

بيان التحية

"عقد أتعاب متابعة واتمام إجراءات تمويل"

عقد رقم: (٦١٤٦٤)

انه في يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٢/٠٢/١٤٤٦ هـ الموافق ٢٧/٠٨/٢٠٢٤ م، تم بعون الله تعالى و توفيقه الاتفاق بين كل من:

١. مكتب إنجاز الأملالك للعقارات، سجل تجاري رقم: (١٠١٩٣٨٢٣٧)، ويمثله في التوقيع على هذا العقد: السيد / مفرح بن سعد بن سند العنزي ، سعودي الجنسية هوية وطنية رقم (١٠١٣٩٧٧٩٦٠) عنوانه: الرياض، جوال رقم (٠٥٣٠٢٢٢٢٨٢)، البريد الإلكتروني: EnjazAlAmalak.C@gmail.com . ويشار إليه فيما بعد بالطرف الأول.
٢. السيد / علي بن حسن بن عبدالله خضر سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (١٠٨١٥٣٩٥٠٢) عنوانه الرياض جوال رقم (٠٥٦٨٤٧٥٨٧٧)، ويشار إليه فيما بعد بالطرف الثاني.

التمهيد

وحيث أن الطرف الأول يمتلك مهنة الوساطة التمويلية وذلك عن طريق أحد البنوك، أو إحدى جهات التمويل، وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، وحيث أن الطرف الثاني يرغب بشراء عقار عن طريق إحدى الجهات التمويلية، ويرغب بإسناد مهمة البحث عن التمويل المناسب له للطرف الأول، وعليه فقد التقت إرادة الطرفين على أن يقوم الطرف الأول بالبحث عن التمويل وفق الاشتراطات المنصوص عليها في هذا العقد، وذلك مقابل عمولة يدفعها الطرف الثاني للطرف الأول، لذا فقد اتفق الطرفان وهما بكمال الأهلية المعتبرة شرعاً لإبرام هذا العقد.

أولاً: يعتبر التمهيد المذكور أعلاه جزء لا يتجزأ من هذا العقد ويقرأ ويفسر معه.

ثانياً: موضوع العقد:

يقوم الطرف الأول بتمثيل الطرف الثاني والقيام نيابة عنه لدى الغير في متابعة إجراءات الحصول على التمويل المطلوب من أحد الجهات الممولة مقابل مبلغ يستحقه الطرف الأول من مبلغ التمويل بناءً على الأوراق والمستندات التي قدمها الطرف الثاني للحصول على تمويل من الجهات الممولة في المملكة العربية السعودية بمبلغ قدره (٤٩٥,٠٠٠) أربعين ألف ريال سعودي قابلاً للزيادة أو النقص حسب موافقة الجهة الممولة.

ثالثاً: أتعاب الطرف الأول:

يدفع الطرف الثاني للطرف الأول عند إصدار عقود التمويل من الجهة الممولة التمويل من دون تأخير أتعاب قدرها (٤٠,٠٠٠) أربعون ألف ريال سعودي غير شاملة ضريبة القيمة المضافة .%١٥

رابعاً: التزامات الطرف الأول:

١. يقوم الطرف الأول بمفاوضة البنك أو الجهة التمويلية، والاتفاق معه على تمويل الطرف الثاني وإجراء ما يلزم لأخذ موافقة البنك أو إحدى الجهات التمويلية على إتمام تمويل البنك أو الجهة التمويلية لصالح الطرف الثاني وفق المستندات والقدرة المالية المقدمة من الطرف الثاني.

٢. يلتزم الطرف الأول تجاه الطرف الثاني بأن يبذل كافة مساعيه وجهوده والخبرة المتوفرة لديه من أجل متابعة إجراءات التمويل المناسب للطرف الثاني حسب حالته الائتمانية.

خامساً: التزامات الطرف الثاني:

١. يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بكافة البيانات والمعلومات والأوراق والمستندات المطلوبة الصحيحة والتي من شأنها حصوله على التمويل ويلتزم بعدم إخفاء أي معلومات يعلمها من شأنها إيقاف المعاملة، مثل وجود التزامات في سمة و/أو إيقاف خدمات، أو مشاكل على العقار.

٢. يتعهد الطرف الثاني بأن يفصح عن أي محاولة طلب تمويل سابقة لدى أي جهة تمويلية أخرى ولم تتم لأي سبب كان، وفي حال تبين إخفاء الطرف الثاني أي من المعلومات المذكورة فيكون مبلغ الأتعاب المتفق عليه في هذا العقد حقاً للطرف الأول ويحق للطرف الأول صرف السند من دون الرجوع للطرف الثاني في حال تبين له مخالفة الطرف الثاني لهذا البند.

٣. يلتزم الطرف الثاني بصحة وصلاحية جميع المستندات المقدمة لطلب التمويل وفي حال اتضاح غير ذلك يتحمل الطرف الثاني كافة المسائلة القانونية و/أو الجنائية ولا يتحمل الطرف الأول أي مسئلة قانونية و/أو جنائية مستقبلاً حيال ذلك.

٤. يحرر الطرف الثاني سند لأمر إلكتروني عبر منصة نافذ بمبلغ الأتعاب المتفق عليها فور توقيع هذا العقد، وبعد قيام الطرف الثاني بسداد كامل مبلغ الأتعاب ومبلغ ضريبة القيمة المضافة ١٥٪، يقوم الطرف الأول بإغلاق السند الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني.

٥. يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة أتعاب وتكليف أي قضية أو منازعة تنشأ بسبب عدم إلتزام الطرف الثاني بهذا العقد، أو في حال عدم سداده للأتعاب المتفق عليها في هذا العقد بعد توقيعه للعقود النهائية مع الجهة الممولة.

٦. يلتزم الطرف الثاني بأن يدفع للطرف الأول فوراً دون تأخير كامل مبلغ الأتعاب المحدد في البند ثالثاً وكذلك مبلغ ضريبة القيمة المضافة ١٥٪ في حال فسخ الطرف الثاني للعقد أو تبين عدم رغبته في الاستمرار بإتمام طلب التمويل بعد توقيعه لهذا العقد أو مماطلته في تزويد الطرف الأول بالمستندات اللاحزة أو محاولته تعطيل الطرف الأول عن إتمام إجراءات التمويل، ويدفع الطرف الثاني المبلغ دون تردد و/أو مماطلة و/أو اعتراض.

٧. في حالة عدم إتمام المعاملة لسبب لا يعود للطرف الثاني، وليس للطرف الثاني علاقة به، فإنه في هذه الحالة يدفع الطرف الثاني للطرف الأول رسوم إدارية مقدارها (١٠٠٠) ألف ريال سعودي مقابل الأعمال الإدارية التي قام بها الطرف الأول، وبعد سداد الطرف الثاني للرسوم الإدارية يقوم الطرف الأول بإلغاء السند الإلكتروني وإلغاء هذا العقد من الطرفين.

سادساً: أحكام عامة:

١. يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول ليس جهة تمويل وأن خدماته تنتهي فور إتمام عملية التمويل وإصدار الموافقة النهائية للتمويل من الجهة الممولة، وأن العلاقة بعد ذلك بين الطرف الثاني والجهة الممولة يحكمها العقد الموقع بينهما ولا علاقة للطرف الأول بهما ولا مسؤولية عليه، ولا يحق للطرف الثاني أو جهة التمويل الرجوع على الطرف الأول بشيء مستقبلاً.

٢. يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول لا يتحمل أي مسئلة قانونية و/أو جنائية في حال تعذر الطرف الثاني و/أو تخلفه وأو عدم قدرته على دفع الأقساط المطلوبة لصالح الجهة الممولة بعد استلام مبلغ التمويل مهما كانت الأسباب ويتتحمل الطرف الثاني كافة المسائلة القانونية و/أو الجنائية مستقبلاً حيال ذلك.

٣. يحق للطرف الأول التحول للجهات القضائية للمطالبة بحقه في حال لم يلتزم الطرف الثاني بسداد مبلغ الأتعاب المتفق عليه في هذا العقد ويتحمل الطرف الثاني كافة انواع المعابر والرسوم الحكومية، وبعد توقيع الطرف الثاني على هذا العقد فقرار منه بحق الطرف الأول في الأتعاب المسنة في السداد ١٥%.
 ٤. أي نوع ينشأ بين الطرفين شأن هذا العقد يتم حده ودياً بين الطرفين خلال حصة عشر يوماً من تاريخ إبلاغ الطرف الآخر بموضوع الخلاف غير المبرأ الاكتئاب ووجهة الاتصال المسنة في سند هذا العقد، وفي حال عدم حل الخلاف ودياً فيكون المقصود به عن طريق الجهات القضائية بمنطقة الرياض.
 ٥. تعاقد الطرفان في هذا العقد معه الله ومتناهيه على الوفاء بما اتفقا عليه والتزاماً بقول المول عز وجل (بما أثروا أنفسوا بالغفوة) كما وافق الطرفان على كل ما ورد في هذا العقد وهمما يكامل الأهلية المعتبرة شرعاً والمعافية للجهالة.
 ٦. حرر هذا العقد من نسختين بهذه كل طرف لنسخة العمل بها ونم التوقيع عليها من قبل الطرفين وهمما يكمل الأهلية الشرعية بدون لعن أو جهة.
- والله خير الشاهدين..

الطرف الثاني

علي بن حسن بن عبدالله خضر

الطرف الأول

مكتب إنجاز الأدلة للกฎหมาย

التوقيع:

التوقيع: